

اعتقدت أنها ستكون في أمان في هولندا

تساعد المحامية ندى كسوانسون، 31 عاماً، المحكمة الجنائية الدولية في دراستها الأولية المتعلقة بجرائم الحرب المزعومة في فلسطين من قبل إسرائيل، وهي الآن تواجه تهديدات بالقتل.

ليوني فان نيروب - 10 آب 2016 - 21:09

ترهيب

تبدأ المضايقات الشخصية في شهر شباط مع مكالمة هاتفية غريبة، سيدة تدعى أنها من وزارة الصحة الهولندية تحقق في فيروس زيكا سألت ندى إذا كانت قد عانت مؤخراً من الانفلونزا: لا، تجيب ندى وتقول السيدة أنها سوف ترسل لها بعض المعلومات على أية حال. بالتأكيد، تقول ندى وهي تواقفة لإنهاء المكالمة.

شكرت السيدة ندى على قيامها بإعطائها عنوان سكنها وقبل أن تنتهي المكالمة قالت لها: "هذه مسألة حياة أو موت"، وهنا أصيبت ندى بالذعر. فندى تعلم أن فيروس زيكا غير مميت. وبعدها طلبت ندى من زوجها التواصل مع وزارة الصحة، والتي بدورها ادعت أنها لم تجر أي عمليات مسح بواسطة الهاتف بخصوص الفيروس.

تعلم ندى أنها غير محبوبة من قبل الجميع، فهي تقدم المعلومات بالنيابة عن عدد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية لإثبات أن إسرائيل هي المسؤولة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. يتعرض زملاؤها في الأرض الفلسطينية المحتلة لإعاقات في عملهم بشكل منتظم. لكن ندى، خريجة جامعة لايدن/هولندا وحاملة الجنسية الأردنية والسويدية، تشعر بالأمان في مكتبها في لاهاي، عاصمة القانون الدولي، تماماً كما تشعر في منزلها القريب من لاهاي، حيث تعيش مع زوجها الهولندي وابنتها البالغة من العمر سنتين.

لكن سرعان ما انتهى هذا الوهم بالأمان بعد أسبوع من الاتصال الهاتفي الغريب الذي تلقته من "وزارة الصحة". فقد قام شخص أطلق على نفسه اسم "رامي" بالاتصال بأحد أقرباء ندى المقربين في السويد. رامي الذي ادعى أنه فلسطيني، كان يتكلم اللغة العربية بلكنة أجنبية، حسب ما أفاد قريب ندى. قال رامي بالاتصال الهاتفي عليكم وقف ندى عن عملها "وإلا سنمسحها عن وجه الأرض إن لم تتوقف عن عملها". على إثرها قامت ندى بتقديم شكوى للشرطة.

بعد مرور أسبوع، تلقت ندى اتصالاً هاتفياً على هاتف المنزل الذي لم تستخدمه من قبل. عرف المتصل نفسه على أنه "أبو رامي" مدعياً أنه موظف في جهاز المخابرات الفلسطيني. "أنت في خطر شديد، يا حبيبتي، عليك وقف ما تفعلينه". قال أبو رامي بازدراء. "لا تدعوني حبيبتي"، صرخت ندى به قبل أن تغلق الهاتف ومن ثم اتصلت برقم الطوارئ 112. وبينما كانت تطلب المساعدة، تسارعت أنفاسها ولم تهدأ إلا بعد وصول الشرطة، الذين أوصوها بمغادرة منزلها مؤقتاً، فقامت ندى بمغادرة البلاد.

تحصن

لا تبدو ندى كامرأة مذعورة، فهي عميقة التفكير عندما تتكلم، وتبدو قوية عندما تتحدث عن حقوق الإنسان. ترتدي ندى ثياباً متواضعة وعملية - سروال، وجوارب بيج، وأحذية مسطحة. لا تتذمر من الخوف، وتسعى لمنع التهديدات من التأثير على حياتها العائلية.

ندى على معرفة تامة بالمخاطر الكامنة في وظيفتها. حيث أن مؤسسة الحق، التي تعمل ندى لصالحها، كانت هدفاً لحملة تشهير في الخريف الماضي. فقد تلقت الجهات الأجنبية المانحة للمؤسسة رسائل عبر البريد الإلكتروني ومكالمات هاتفية، مجهولة المصدر، تصف مؤسسة الحق بأنها فاسدة. لكن حملة التشويه فشلت، حيث لم يعثر المدققون على أي أدلة تشير إلى وجود فساد.

إضافة إلى ذلك فإن مؤسسة الحق تتمتع بمكانة مرموقة. ففي عام 2009، مُنحت المؤسسة "وسام جوزين" الهولندي من قبل رئيس بلدية لاهاي، يوزياس فان آرتسين، ويرجع ذلك جزئياً إلى نهجها الموثوق به، حيث تعمل المؤسسة على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في فلسطين من قبل كل من إسرائيل والسلطات الفلسطينية، كما تمارس نشاطات الضغط والمناصرة.

أما إسرائيل فبداة فعلها سريعة، تقوم باعتقال وإذلال نشطاء حقوق الإنسان بشكل منظم، وبقيد من حريتهم في الحركة وتفتش وتتهب مكاتبهم. كما طلبت وزيرة العدل الإسرائيليّة من 'زملائها' الأجانب وقف دعم منظمات مثل مؤسسة الحق- التي تتلقى دعماً من الحكومة الهولندية منذ سنوات وحتى الآن.

'سخرية'

عندما أخبر جهاز الشرطة ندى أنه غير قادر على تتبع مصدر المكالمات الهاتفية التي تلقتها من وزارة الصحة العامة - وهو أمر نادر حسب وصف الشرطة - تأكدت ندى من أسوأ مخاوفها، ألا وهي أن إسرائيل تقف وراء هذا الاتصال. حيث أنها تتسأل بالآتي: "من المستفيد إذا تخليت عن عملي؟ ومن الذي يستطيع إخفاء رقم المتصل من سجلات الهواتف الهولندية؟"

تجد الشرطة هذا الاستنتاج معقولاً تماماً، كما قيل لندى من عدة موظفين في الشرطة، حيث يبدو أن التهديدات متطورة جداً ولا يستطيع أفراد تنفيذها، ويبدو أن منظمة كبيرة تقف وراءها.

من المعروف أن الموساد الإسرائيلي ذو خبرة مخبرية متقدمة جداً، وقد كان مسؤولاً عن العديد من حملات التجسس المتطورة والاختيالات، بما فيها في أوروبا. في عام 2010، قامت القوات الإسرائيلية بإنشاء وحدة خاصة تجمع المعلومات عن المنظمات التي من الممكن أن تسيء إلى سمعة إسرائيل.

في محادثة مع جريدة NRC الهولندية، وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية مزاعم ندى "بالسخرية"، وأن السلطات الإسرائيلية لا تريد أن تعلق أكثر من ذلك.

باقة أزهار

تعود ندى إلى منزلها بعد مكوثها لفترة مع أهلها، ولكنها تبقى على أهبة الاستعداد. لا تعتقد أنه سيتم تصفيتيها ولكن لا تستبعد إمكانية إيذائها أو إيذاء أحبائها، فعلى الرغم من أن التهديدات تتعلق وبصورة واضحة بعملها، لكنها تركز بشكل حصري تقريباً على حياة ندى في المنزل والحياة الأسرية. في الملعب يحدق رجل يرتدي بدلة في ندى لمدة عشرين دقيقة. بعد أن تركته، عادت إلى منزلها لتجد باقة زهور

وردية اللون على الباب الأمامي. ترك "أبو رامي" رسالة على الباقية في اللغة الهولندية: " العزيزة ندى، نحن نقدر عملك، وسوف نعتني بك جيداً".

في هذه الأثناء تحاول ندى شرح جدية الموضوع للشرطة ولكنها تفشل - على الأقل هذا ما تشعر به، إذ دائماً تقوم الشرطة بربطها بموظفي شرطة مختلفين من مراكز مختلفة والذين لا يفهمون طبيعة عملها. لا تحصل على أية نصائح من الشرطة بخصوص اجراءات واحتياطات السلامة. لذلك قامت ندى بتوكيل محامي من مكتب المحاماة المشهور "براكن دي اوليفيرا" في منتصف آذار، آملة أن تحت وتتسط السلطات الهولندية على العمل على قضيتها.

حاول أحد موظفي منظمة العفو الدولية مساعدة ندى مع السلطات الهولندية، ولكن سرعان ما تم اختراق البريد الالكتروني الخاص به من البلدة التي تسكن فيها عائلة ندى في السويد، يبدو أن هذا أسلوب تهديد، وليس صدفة. بناء على ذلك، أغلقت منظمة العفو وثلاث منظمات أخرى تعمل على مواضيع مع محكمة الجنايات الدولية مكاتبها في لاهاي.

"غير مقبول"

تقول ندى أن المخابرات الهولندية تنبعت لخطورة الأمر بعد هذه الأحداث، حيث تم استدعاؤها لمركز الشرطة لتروي القصة كاملة مرة أخرى. تم تعيين فريق تحقيق خاص يقوم بإرسال طلبات للمساعدة الدولية. بعد أسبوعين، وبحلول نيسان، قيل لندى أنها سوف تكون تحت المراقبة من أجل حمايتها.

في هذه الأثناء تدخل كل من الأمن الهولندي، ووزارت العدل والشؤون الخارجية بقلق، فهذه المرة الأولى التي يتم فيها تهديد محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان تعمل على مواضيع مع المحكمة الجنائية الدولية على الإقليم الهولندي. يسيء ذلك إلى سمعة الدولة كدولة مستضيفة لعدة منظمات دولية؛ وفقاً لاتفاق الدولة المستضيفة الذي وقعته مع المحكمة الجنائية الدولية، يتوجب على هولندا أن تحمي موظفي منظمات حقوق الإنسان التي تتعاون مع المحكمة.

في رسالته راداً على الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، قال وزير الشؤون الخارجية "بيرت كوندرز" (من حزب العمال) أن هذه التهديدات "أمرٌ جدي" و"غير مقبول". كما وأكد أنه يتم التعامل مع مثل هذه الحالات "بشكل جدي" من قبل وزارة الحماية والعدل أيضاً، وأن أجهزة المخابرات "تراقب الوضع عن كثب".

في وقت لاحق، عقد وزير الخارجية عدة اجتماعات مع المحكمة، ومنظمات حقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام، والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والمنسق الوطني لمكافحة الإرهاب والأمن، لمناقشة الموضوع.

ملابس

على الرغم من كل ذلك لم تتوقف التهديدات والمكالمات - من أرقام سرية بالإضافة إلى اتصال من الأرجنتين. استمرت ندى في تجاهل الاتصالات الهاتفية، وأصبح البريد الإلكتروني الخاص بها يرسل رسائل بللغة الاسبانية لنفسه، كما تم اختراق برمجيات جهازها والتحكم بها وتغيير كلمات السر.

كلما اشترت ندى شريحة هاتف تعمل بنظام الدفع المسبق كان يتصل بها "أبو رامي" في اليوم التالي. عندما ذهبت ندى لزيارة أهلها في الأردن، اتصل "إحدى أصدقاء أبو رامي" بأحد أقرباء ندى المقربين على هاتفه الخليوي مُرحباً بِندى بلغة عربية ركيكة. كانت آخر التهديدات التي تلقتها ندى أكثرها تعقيداً؛ في نهاية شهر أيار، تم توزيع نشرات متقنة التصميم على صناديق بريد السكان حيث تعيش ندى. احتوت هذه النشرات على اسم ندى، وعنوان سكنها، ورقم هاتفها النقال السري، ورسالة باللغة الهولندية الركيكة تقول أن ندى متورطة في "تعزيز الهيكل الأساسي الإسلامي" وجمع الملابس للاجئين. نتيجة لذلك، وجدت ندى أكوام من الملابس على عتبة منزلها، ولكنها تلقت مكالمات عديدة من جيرانها أيضاً الذين أبدوا قلقهم وعدم رغبتهم بوجود "أي مسلمين" أو "جوامع" في الحي.

في 11 تموز، تلقت مؤسسة الحق تبرعاً من شخص مجهول الهوية من النمسا من خلال خدمة الدفع الإلكتروني الجديد الذي لم تكن قد أطلقتها المؤسسة في حينها، وأتى هذا التبرع كتعبير عن الامتنان لندى لدعمها للاجئين.

يوم الخميس من الأسبوع الماضي، تلقت ندى رسالة نصية على هاتفها الخليوي الجديد والذي يتمتع بتطبيق مشفر يخفي اتصالاتها عن مهاجميها. كانت الرسالة بلغة عربية ركيكة وكانت قد بعثت من رقم سويسري، جاء فيها: "ندى يا حبيبتى، يسرني أشوفك حافظة على أمانة وسائل الاتصال من خلال استخدام هذا التطبيق المشفر. لم نكن آمنين أبداً وإن شاء الله نضل هيك. صديقك أبو رامي."

رغم كل ذلك، لا تفكر ندى بالتوقف عن عملها، فهي عنصر الربط بين المؤسسات الفلسطينية والمحكمة الجنائية الدولية. كما أن علاقتها مع الأشخاص الذين تتعامل معهم في المحكمة علاقة إيجابية وشخصية. اكتسبت ندى خبرتها في هذا المجال منذ أكثر من خمس سنوات، وتخشى أن لا يتم استكمال العمل بالملف في حال استقالته.

لفترة طويلة، ترددت ندى عن لفت انتباه الإعلام لما يجري معها، خشيةً من تفاقم التهديدات والمضايقات. ولكنها تعتقد أن التحقيق الجنائي لن يحقق لها العدالة، ولكن لن يتم إسكاتها بهذه التهديدات أيضاً. تؤكد ندى قائلة: "على الناس أن تعلم أن محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان تتلقى تهديدات على أرض هولندية - فهذه حقيقة، ولكن ما إذا كانت السلطات الهولندية قادرة على ضمان الحماية لنا هذا سؤال آخر."

"رامي" الذي أستخدم في هذا المقال هو اسم مستعار، نظراً لاستمرار التحقيق الجنائي في التهديدات. ولحماية أفراد عائلة ندى كسوانسون، تم التحفظ عن استخدام الأسماء والعناوين الحقيقية بطلب منها.

تبحث المحكمة الجنائية الدولية احتمالية ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب في فلسطين

فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة منذ عام 2012، مما يمكنها من المصادقة على نظام روما الأساسي، الاتفاقية المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، والتي صادقت عليه 124 دولة حتى الآن، لكن ليس إسرائيل.

بدأت المحكمة النظر في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ كانون الثاني 2015، فقد فتحت دراسة أولية لمعرفة ما إذا كان هناك ضرورة لفتح تحقيق جنائي في جرائم حرب محتملة في الأرض الفلسطينية. يعود الاختصاص الزمني للمحكمة إلى حزيران 2014، وبالتالي يمكن تضمين حرب غزة الأخيرة في التحقيق جنباً إلى جنب مع بناء المستوطنات الإسرائيلية، والذي يمكن اعتباره جريمة حرب.

يمكن للمحكمة تقصي الحقائق في هذه المرحلة ولكن بالاعتماد على "المعلومات المتاحة". توفر منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، مؤسسة الحق والتي تتلقى تمويلاً من هولندا، هذه المعلومات من بين غيرها من المساعدات. حتى الآن، قدمت مؤسسة الحق مع المنظمات الفلسطينية الأخرى، ملفات ومواد تشمل شهادات وفاة، تقارير شهود العيان، والتحليلات القانونية حول الجرائم المزعومة التي ارتكبتها إسرائيل خلال حرب غزة الأخيرة، في 23 تشرين الثاني من العام الماضي و9 شباط من هذا العام.

لن تشارك إسرائيل رسمياً في التحقيق، إذ إنه بعد أن أعلنت المحكمة عن الدراسة الأولية، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو: "هذا القرار هو قمة النفاق وضد العدالة. سنقاتل بكافة الوسائل الممكنة، وسوف نقوم بتجنيد الآخرين أيضاً، كما هو حاصل بالفعل، لمكافحة هذه السخافة".